واقع التقارب القطري الإيراني في ظل الأزمة القطرية

The Reality of the Qatari-Iranian Rapprochement in the light of the Qatari Crisis

د. حسين لعريض

تاريخ الاستلام: 13 /03/ 2021 تاريخ القبول:14 / 05 / 2021 تاريخ النشر: 20 / 06 / 2021

ملخص:

نسعى في هذه الدراسة إلى محاولة فهم واقع وطبيعة التقارب الإيراني القطري في ظل الأزمة الخليجية الحالية، فالأمر هنا لا يتعلق بمجرد أزمة شكلت صدع داخل مجلس التعاون الخليجي بل يتعلق أكثر شيء بنزاع سياسي كبير في منطقة الشرق الأوسط، وبسياسات كل من قطر وإيران الإقليمية تجاه بعضها البعض في ظل قطع العلاقات مع قطر من قبل دول مجلس التعاون الخليجي إضافة إلى مصر. وتداعيات ذلك على العلاقات الشبكية و التاريخية و الاقتصادية و الأمنية التي تربط هذه الدول كإطار ووحدة ضد توسع النفوذ الإقليمي الإيراني في المنطقة. من جهة أخرى، مدى استمرارية هذا التقارب و النظرة البراغماتية لكل من قطر وإيران في التعامل مع الأزمة في منطقة الشرق الأوسط المضطرب.

الكلمات المفتاحية: الأزمة القطرية، قطر، إيران، دول الخليج، التقارب

Abstract:

This study aims to understand the reality and nature of the Iranian-Qatari rapprochement in light of the current Gulf crisis, as the matter here is not related to a mere crisis that formed a rift within the Gulf Cooperation Council, but rather to a major political conflict in the Middle East region, and the regional policies of Qatar and Iran towards each other. Some are in light of the severing of relations with Qatar by the Gulf Cooperation Council states in addition to Egypt, And the implications of this for the network, historical, economic, and security relations that bind these countries as a framework and unity against the expansion of Iranian regional influence in the region. On the other hand, understanding the extent of the continuity of this rapprochement and the pragmatic outlook of Qatar and Iran in dealing with the crisis in the troubled Middle East region.

key words: The Qatari Crisis; Qatar; Iran; Gulf States; Rapprochement.

دكتور، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة 03 (الجزائر)، sun5set.hocine@hotmail.fr

مقدّمة:

كانت قطر ولا تزال تعمل خارج إطار التوافق العام لمجلس التعاون الخليجي وتحافظ على درجة من الحياد Neutrality في علاقاتها مع إيران في المقام الأول كنوع من سياسة التأمين .ومن جهة أخرى، رأت إيران علاقاتها مع قطر كجسر محتمل إلى الخليج كان الهدف منها هو تحسين العلاقات مع دول الخليج الأخرى مما قد يؤدي إلى دق الإسافين بين دول مجلس التعاون الخليجي وتطلعاتها إلى الوحدة وتشجيعها على تبادل الدعم الأمريكي ضد إيران التي تعتبر المنطقة فنائها الخلفي.

في عام 2017، اعتبر الخلاف بين قطر وعدد من جيرانها السعودية ومصر والإمارات وسلطنة عمان أخطر أزمة منذ سنوات ويمكن أن يتصاعد في المستقبل لزعزعة استقرار منطقة مضطربة بالفعل.

من الواضح أن الدعم القطري للأحزاب والكيانات الإرهابية في المنطقة هو السبب الواضح، إلا أن الأسباب الرئيسية هي تضارب المصالح بين قطر والدول الأخرى حول العلاقات الإيرانية والإسلام السياسي والتنافس على القيادة الإقليمية. مصر وعُمان والإمارات بقيادة السعودية انسحاب الدبلوماسيين، وإغلاق الحدود، وإعلان عدد من المواطنين القطريين مؤيدين للإرهاب، وفرض حظر على قطر ومعظم مصالحها وأعمالها في المنطقة. السبب الرئيسي لحصار المحيم السعودي هو الدعم القطري السياسي والمالي للجماعات المتطرفة العنيفة في كثير من الأحيان ينتسب إلى جماعة الإخوان المسلمين مما يشكل تهديداً حقيقياً لدول مجلس التعاون الأخرى على وجه الخصوص بسبب قدرة هذه المجموعة على إنشاء منظمة سرية ذات سلوك ديني متطرف.

ومع ذلك، فإن قطر أضعف نسبيًا من الناحية السياسية والعسكرية من المعسكر السعودي، لكنها استمرت في دعم حلفائها الإسلاميين لأسباب عديدة: التعاطف الأيديولوجي؛ الاعتقاد بأن الإسلام السياسي يمكن أن ينعكس على نفوذ قطر في المنطقة؛ رغبة في تحدي النفوذ الإقليمي التقليدي وخاصة السعودية وأتباعها. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت قطر أداة الإعلام المملوكة لها قناة الجزيرة لتضخيم نفوذ الإخوان المسلمين وانتقاد القادة في القاهرة والرياض وأبو ظبي التي كانت الشوكة الرئيسية في العلاقات.

تعتبر العلاقة الوثيقة بين قطر وإيران هي المصدر الثاني للتوتر الذي تعتبره دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى تهديدًا للاستقرار بل وحتى وجود الدول ذات الأغلبية السنية في الخليج. تتجلى العلاقة المتنامية بين قطر وإيران في مناسبات عديدة مثل التصويت القطري ضد قرار مجلس الأمن الدولي الذي دعا إيران إلى وقف مشروع تخصيب اليورانيوم وتوقيع الاتفاق القطري الإيراني في التعاون في مكافحة الإرهاب وهو

نهج قطري للاستفادة من القوات الإيرانية بسبب القدرة العسكرية القطرية المتواضعة. كما اتصل أمير قطر بالرئيس الإيراني حسن روحاني وهنأه على إعادة انتخابه في أبريل 2017.

لهذا من خلال ما سبق تعالج اشكاليتنا السؤال التالي: إلى أي مدى ساهمت الأزمة القطرية في التقارب القطري الإيراني؟ و ما هي تداعيات هذا التقارب على علاقات قطر مع دول المنطقة؟

تندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية: ما هي أسباب الأزمة القطرية؟ ما طبيعة العلاقات القطرية الإيرانية؟ ما موقف كل من إيران وقطر تجاه الأزمة القطرية؟ و ما هي تداعيات الأزمة على كلا البلدين؟

للإجابة على هذه التساؤلات قمنا بتبني الفرضية التالية: التقارب القطري الإيراني تحكمه عوامل اقتصادية ومصالح براغماتية.

ارتأينا للمضي قدما في معالجة دراستنا إلى استخدام المنهج التاريخي الذي لا يقتصر فقط على سرد الأحداث و الحقائق التي مضت وحتى لا تكون الدراسة مجرد طرح تاريخي بحث بل دراسة الظواهر الماضية التي وجدت في ظروف زمنية، ومن أجل الاستعانة بها في التفسير ، وتقديم صورة واضحة للموضوع، من خلال تتبع تطور العلاقات القطرية الإيرانية و إعطاء نبذة عن ما عرفته في فترات زمنية معينة. هذا من جهة، أما من جهة ثانية، قمنا بالاستعانة بالمقترب الجيواقتصادي الذي يعتبر عاملا حاسما في بلورة سياسات وردود أفعال الدول البراغماتية خاصة في ظل الأزمات.

و للإجابة على هذه الفرضية قمنا بتقسيم الدراسة إلى العناصر التالية:

مقدمة

المبحث الأول: نبذة عن العلاقات القطرية الإيرانية.

المبحث الثاني: انفجار الأزمة الخليجية (الأسباب و الدوافع).

المبحث الثالث: الموقف الإيراني و القطري من الأزمة.

المبحث الرابع: تداعيات وانعكاسات الأزمة على الدولتين.

المبحث الأول: نبذة عن العلاقات القطرية الإيرانية

تتمتع العلاقة بين إيران وقطر بميزة فريدة ربطت البلدين معًا: موارد الغاز المشتركة في الخليج العربي نتيجة لربط الموارد الطبيعية هذا، طور كلا البلدين شراكات استراتيجية واستوعبت العلاقات في الغالب منذ

نهاية الحرب الإيرانية العراقية. ازدادت التفاعلات بين الطرفين تدريجياً، ومنذ زيارة خاتمي الرسمية إلى الدوحة في مايو 1999، كانت العلاقات إيجابية في الغالب، أو على الأقل بدون أعمال عدائية[1].

كما يجادل العديد من العلماء، فإن النهج المستقل لقطر في السياسة الخارجية، خاصة منذ عام 1996 وأكثر من ذلك منذ عام 2011، أظهر مكانتها الفريدة بين دول مجلس التعاون الخليجي. على حد تعبير جوزانسكي، فإن السياسة الخارجية لدولة قطر هي "مزيج من الانتهازية والطموح والمناورة الإستراتيجية، مدعومة بقوة اقتصادية هائلة واستعداد لاستخدامها لأغراض سياسية"، مما منح قيادتها الثقة المطلوبة لتشكيل نهجها المستقل تجاه إيران[2]

وكأول زعيم إيراني يحضر هذا الحدث، تمت دعوة أحمدي نجاد لحضور قمة دول مجلس التعاون الخليجي في الدوحة في 3 ديسمبر 2007، حيث اقترح اثنتي عشرة نقطة لتحسين العلاقات الأخوية وتوسيع التعاون بين الدول السبع[3]، نتيجة لزيادة المبادلات السياسية، بحسب السابقة الإيرانية أقام السفير في قطر، عبد الله سهرابي، وإيران وقطر شراكات رسمية في مجموعة واسعة من المجالات في عام 2010، بما في ذلك التعاون الأمني البحري، والجهود المشتركة لمكافحة القرصنة والإرهاب، والتنسيق في مكافحة الجريمة المنظمة، وتحديداً الاتجار بالمخدرات[4]. العلاقات الاستراتيجية كانت بين إيران وقطر تعززت أكثر مع انتخاب حسن روحاني وسلسلة الاتصالات الدبلوماسية اللاحقة بين البلدين.

تجلت الأهمية الاستراتيجية لقطر لسياسة الرئيس روحاني الخارجية في أكتوبر 2015 عندما وقعت إيران وقطر اتفاقية أمنية لاستقرار المياه الإقليمية في الخليج الفارسي، وكذلك عندما دربت إيران القوات البحرية القطرية كجزء من التعاون البحري المتزايد. في نفس العام. تم توسيع العلاقات في وقت احتكاكه بشدة داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وفي لحظة حاسمة في تاريخ المنطقة فيما يتعلق بالاختتام الناجح للمفاوضات النووية بين إيران والقوى العالمية، وبالتالي فهو دليل على مناورة قطر الاستراتيجية في سياساتها الإقليمية.

[1] -Mahjoub Zweiri, Md Mizanur Rahman, and Arwa Kamal, **"The 2017 Gulf Crisis: An Interdisciplinary Approach"**, Springer, Doha, Qatar, 2021, p281.
[2]-Yoel Guzansky, **"The Foreign Policy Tools of small powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf"**, Middle East Policy, Vol. 22, N° 01, Spring 2015, p 113.
[3]- Mahjoub Zweiri, op cit.
[4]-Ibid.

بعد الحصار توسعت هذه الاتفاقيات الرسمية، وفي أبريل 2018 وقع البلدان اتفاقية "لزيادة الدوريات المشتركة لحدودهما البحرية".[5] علاوة على ذلك، نظرًا لأن إيران وتركيا هما الدولتان الرئيسيتان اللتان تساعدان أسواق المواد الغذائية والسلع في قطر بعد الحصار، فقد وقعت الدول الثلاث اتفاقية نقل في نوفمبر 2017، لتعزيز التجارة الثلاثية وضمان النقل السلس للمنتجات التركية من خلال الأراضي الإيرانية[6].

المبحث الثاني: انفجار الأزمة الخليجية (الأسباب و الدوافع)

في أواخر ماي 2017، أسفر هجوم اختراق لوكالة الأنباء القطرية عن نشر مجموعة متنوعة من المقالات "التي تلقي ضوءًا إيجابيًا على إيران وإسرائيل والإخوان المسلمين وحماس". وتضمنت بعض هذه المقالات تصريحات منسوبة إلى أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني. لطالما نفت الحكومة القطرية شرعية وصحة البيانات والمقالات، وأشارت إلى أنها كانت نتيجة ليس فقط قراصنة مجهولين، ولكن أيضًا أولئك الذين يسعون إلى إثارة أزمة.[7] على أي حال، في 5 من شهر جوان، ردت حكومات المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ومصر بقطع العلاقات الدبلوماسية مع قطر. كما أعلنوا أنهم سيغلقون حدودهم أمام قطر، مما يخلق حظراً شاملاً على البلاد.

بالنظر إلى أن المملكة العربية السعودية كانت تحتفظ بالحدود البرية الوحيدة مع البلاد ، كانت النتيجة أن أصبحت قطر جزيرة (وهو الأمر الذي اقترحت المملكة العربية السعودية أنه سيجعله أكثر من مجرد كلام من خلال حفر خندق على طول الحدود).[8] تحت ضغط من الآخرين، انضم الأردن، واليمن، و "الحكومة الشرقية" في ليبيا، وجزر المالديف، وموريتانيا، وجزر القمر، وجيبوتي، وتشاد، والنيجر إلى الأطراف الأربعة المركزية للمبادرة في إجراءات مماثلة، إما بتقليص العلاقات مع قطر أو قطعها تمامًا.[9]

من الناحية العملية، كانت العقوبات المفروضة مباشرة وبسيطة:

1- أوقف الطوق السعودي، والإماراتي والبحريني الجوي والبري والبحري، فعليًا أي شحنات إلى قطر وكذلك حركة المرور إليها باستخدام أراضيها. كان لهذا تأثير فوري على طرق الحركة الجوية المستخدمة في

[5]-Prasanta Kumar Pradhan, **"Qatar Crisis and the Deepening Regional Fault lines"**, Strategic Analysis, volume 42, issue 04, 2018, pp 438-439.
[6] -Idem.
[7]-Andreas Krieg, **"Divided Gulf: The Anatomy of a Crisis",** Springer Singapore, Palgrave MacMillan, London, UK, 2019, pp 04-05.
[8]-Mahjoub Zweiri, op cit, pp05-06.
[9]-Ibid, p02.

الخليج الفارسي . قبل الطوق، كانت الحركة الجوية من وإلى قطر تمر عبر الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والبحرين ودول أخرى.

بعد إنشائه، تدفقت كل حركة المرور إلى قطر من اتجاه واحد، باستخدام المجال الجوي الإيراني بشكل أساسي.

2- كما تم منع تصدير جميع البضائع من وإلى تلك الدول الأربع إلى قطر، إلى جانب الواردات منها، باستثناء شراء الإمارات للغاز الطبيعي. طوال الأزمة، استمرت الإمارات العربية المتحدة في شراء الغاز الطبيعي من قطر - يقدر بنحو 30-40 في المائة من احتياجات الطاقة الإماراتية.- مما أفاد قطر أيضًا.[10]

3- صدرت أوامر بإبعاد جميع المواطنين القطريين الموجودين في تلك الدول الأربع.

بعد وقت قصير من بدء الأزمة، في 12 جويلية 2017، أصدر السعوديون وشركاؤهم قائمة من 13 طلبًا لقطر. تمثلت في:[11]

1. تقليص العلاقات الدبلوماسية مع إيران وإغلاق البعثات الدبلوماسية هناك. طرد عناصر الحرس الثوري الإيراني وقطع أي تعاون عسكري مشترك مع إيران. يُسمح فقط بالتجارة والتجارة مع إيران التي تلتزم بالعقوبات الأمريكية والدولية.

2. قطع جميع العلاقات مع "المنظمات الإرهابية"، وتحديداً الإخوان المسلمين والدولة الإسلامية والقاعدة وحزب الله اللبناني. إعلان هذه الكيانات رسميًا جماعات إرهابية.

3. اغلاق قناة الجزيرة والمحطات التابعة لها.

4. إغلاق المنافذ الإخبارية التي تمولها قطر بشكل مباشر وغير مباشر، بما في ذلك عربي 21، والرصد، والعربي الجديد، وميدل إيست آي.

5. الإنهاء الفوري للوجود العسكري التركي في قطر وإنهاء أي تعاون عسكري مشترك مع تركيا داخل قطر.

[10]-Tom Finn and Rania El Gamal, **"Qatar has no plan to shut Dolphin gas pipeline to UAE despite rift: sources,"** Reuters, June 6, 2017, (visited 11/01/2021) https://www.reuters.com/article/us-gulf-qatar-gas/qatar-has-no-plan-to-shut-dolphin-gas-pipeline-to-uae-despite-rift-sources-idUSKBN18X1WA.

[11]- Patrick Wintour, **"Qatar given 10 days to meet 13 sweeping demands by Saudi Arabia,"** The Guardian, June 23, 2017,(see it 08/01/2021) https://www.theguardian.com/world/2017/jun/23/close-al-jazeera-saudi-arabia-issues-qatar-with-13-demands-to-end-blockade.

6. وقف جميع وسائل التمويل للأفراد أو الجماعات أو المنظمات التي تم تصنيفها على أنها إرهابية من قبل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر والبحرين والولايات المتحدة ودول أخرى.

7. تسليم "شخصيات إرهابية" ومطلوبين من السعودية والإمارات ومصر والبحرين إلى بلدانهم الأصلية. تجميد أصولهم، وتقديم أي معلومات مطلوبة عن إقامتهم وتنقلاتهم وأموالهم.

8. إنهاء التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة. التوقف عن منح الجنسية للمطلوبين من السعودية والإمارات ومصر والبحرين. سحب الجنسية القطرية للمواطنين إذا كانت هذه الجنسية مخالفة لقوانين تلك الدول.

9. وقف كل الاتصالات مع المعارضة السياسية في السعودية والإمارات ومصر والبحرين. تسليم جميع الملفات التي توضح تفاصيل اتصالات قطر السابقة مع تلك الجماعات المعارضة ودعمها لها.

10. دفع التعويضات والتعويضات عن الخسائر في الأرواح والأضرار المالية الأخرى التي سببتها سياسات قطر في السنوات الأخيرة. وسيتم تحديد المبلغ بالتنسيق مع دولة قطر.

11. الموافقة على عمليات المراجعة الشهرية للسنة الأولى بعد الموافقة على الطلبات، ثم مرة واحدة كل ثلاثة أشهر خلال السنة الثانية. على مدى السنوات العشر التالية، سيتم مراقبة قطر سنويًا من أجل الامتثال.

12. التوافق مع باقي الدول الخليجية والعربية عسكريا وسياسيا واجتماعيا واقتصاديا، تماشيا مع الاتفاق المبرم مع السعودية عام 2014.

13. الموافقة على جميع الطلبات في غضون 10 أيام من تقديمها إلى قطر، أو تصبح القائمة باطلة[12].

المطلب الأول: الموقف الإيراني

بعد فرض الحصار على قطر في شهر جوان 2017، اختارت إيران مرة أخرى التعامل مع الأزمة بطريقة براغماتية. في ذلك الوقت، كانت إيران مرة أخرى تحت ضغط شديد من الولايات المتحدة بعد تهديدات إدارة ترامب المتكررة بالانسحاب من الاتفاق النووي والدعوة إلى إنشاء جبهة عربية موحدة لمواجهة الجمهورية الإسلامية واحتوائها.[13] علاوة على ذلك، تم عزل إيران أيضًا من قبل غالبية دول مجلس التعاون

[12]-Richard Nephew, **"The Qatari Sanctions Episode: Crisis, Response and Lessons Learned"**, Center on Global Energy Policy, Columbia, October 2020, pp12-13.

[13]-Luciano Zaccara, **"Foreign Policy of Iran under President Hassan Rouhani's First Term (2013-2017)",** Springer, Palgrave MacMillan, 2020, p220.

الخليجي في أعقاب حادثة سفارة المملكة العربية السعودية في طهران والقنصلية في مشهد ردًا على إعدام الشيخ نمر النمر في شهر جانفي 2016[14].

أتاح الحصار لإيران فرصًا عديدة لإثبات نفسها وإثبات نفسها كشريك حيوي لقطر، وفي الوقت نفسه إعاقة المملكة العربية السعودية والأعضاء الآخرين في الرباعية المحاصرة ومنعهم من تحقيق أهدافهم.

السياسة الخارجية لحسن روحاني، التي اتسمت "بنبرة براغماتية" Pragmatic tone و " تركيز مستمر على الواقعية والحصافة"، حررت إيران مرة أخرى من النهج الأيديولوجي العقائدي وحولت البلاد نحو الاعتدال والمشاركة العالمية[15].

لم تنجح إدارة روحاني فقط في إنهاء الملف النووي الإيراني في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الأمر الذي أدى إلى رفع العقوبات الدولية عن إيران، ولكن من خلال القيام بذلك، تمكنت مرة أخرى من تقليل عزلة إيران مع تعزيز مشاركة غير مسبوقة مع المجتمع الدولي. يجادل مولوي بأن الرئيس روحاني "جعل التواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي أولوية"، وأن إدارته "تنحدر من معسكر رفسنجاني الذي يؤمن بالمشاركة البراغماتية" مع الدول العربية في الخليج العربي وليس "المواجهة".[16] في الوقت الذي تمكنت فيه إيران من تغيير علاقاتها العدائية مع الدول الأوروبية والآسيوية، أعاقت الخلافات الإقليمية المتزايدة تحسين العلاقات مع دول مجلس التعاون الخليجي.

يعتبر الصراعان السوري واليمني ساحتين رئيسيتين للمواجهة بين إيران وبعض دول مجلس التعاون الخليجي، وإلى جانب التحول في الديناميكيات الإقليمية الناشئة عن الاتفاق النووي، واجهت إدارة روحاني مستوى متصاعدًا من الحقد من بعض جيرانها العرب، مما أدى إلى منع تقارب واسع النطاق. في الواقع، أدت هذه الأعمال العدائية أيضًا إلى قرار دول مجلس التعاون الخليجي بقطع العلاقات مع إيران أو تخفيضها بعد حادثة عام 2016 في البعثات الدبلوماسية السعودية في إيران[17].

أتاح الحصار والأزمة التي أعقبت ذلك في الخليج الفارسي لإدارة روحاني فرصة لتعزيز وتوسيع العلاقات مع عضو آخر في مجلس التعاون الخليجي جنبًا إلى جنب مع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية

[14]- Zaccara , op cit, p06.
[15]- Ibid, p29.
[16]-Afshin Molavi, **"Iran and the Gulf States",** Institute of Peace, Washington DC. USA, 2015, p 08.
[17]-Mehran Hagirian, **"Effectuating Cooperative Future between Iran and The Arab States of the Persian Gulf",** Master of Atrs in International Affairs, Faculty of the School of International Service of American University, Washington Dc, USA, 2017, p48.

المتنامية مع عُمان والكويت. إن رد روحاني البراغماتي والانتهازي على الحصار المفروض على قطر يشبه نهج رفسنجاني في غزو الكويت من قبل صدام حسين، وهو بعيد كل البعد عن سياسات أحمدي نجاد فيما يتعلق بالانتفاضات في البحرين[18]. كان يمكن لإيران أن تتصرف بنفس الطريقة الأيديولوجية التي قامت بها فيما يتعلق بالوضع في البحرين عام 2011 لتوضيح غضبها تجاه قطر لاستضافتها قاعدة جوية أمريكية، ودعمها للسعودية في فترة التوترات مع إيران، ومعارضة السياسات تجاه سوريا وأماكن أخرى في المنطقة. لكن الرئيس البراغماتي في إيران لم يفكر في مثل هذا النهج واندفع للاستفادة من الموقف لتعزيز المصالح الوطنية وتسجيل نقاط ضد السعودية. على عكس حالات غزو الكويت وإسقاط صدام، ومثل حالة الانتفاضات في البحرين، تم تسمية إيران كأحد أسباب الأزمة، حيث وضعت الرباعية المحاصرة قائمة من ثلاثة عشر مطلبًا ضد قطر، وأهمها من القائمة كانت تحجيم العلاقات الدبلوماسية مع إيران من خلال إغلاق بعثاتها الدبلوماسية ، وطرد أعضاء الحرس الثوري الإيراني ، وقطع أي تعاون عسكري[19].

وذهبت المطالب إلى حد الإملاء على أنه "لن يُسمح إلا بالتجارة مع إيران التي تلتزم بالعقوبات الأمريكية والدولية". كما يجادل كلارك ، "إذا كان الهدف هو التخفيف من إيران، فإن الهوس المستمر بقطر له تأثير معاكس - إنه، بطبيعة الحال، يجبر الدوحة على علاقات أوثق مع طهران كوسيلة للتخفيف من العواقب الاقتصادية السلبية المترتبة على استمرار الحصار "[20]. في حين أن قطع العلاقات مع إيران كان من بين المطالب الثلاثة عشر التي فرضتها الرباعية على قطر، فإن بعض دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى - الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والكويت - كانت ولا تزال تتمتع بعلاقات اقتصادية ودبلوماسية أكبر بكثير مع الجمهورية الإسلامية[21].

لقد كان الحصار بالفعل هو الذي دفع بالنهج الإقليمي لدولة قطر لما بعد الصراع إلى تعزيز علاقاتها مع إيران من أجل ضمان الأمن الغذائي لسكانها ، وضمان مسار جوي لشركة الطيران الدولية الرائدة ، وتأمين المزيد من الدعم الدبلوماسي الإقليمي. من أجل الوطن. على عكس توقعات الرباعية ، أعادت قطر تمثيلها

[18]-Kenneth Katzman, **"Qatar; Governance; Security; and US Policy",** Congressional Research Service, June 7th, 2018, p10.
[19]-Ibid, p11.
[20]-Colin P. Clarke, **"On an Island: Saudi Arabia's relentless obsession with Qatar is aiding Iran"**, LAWFARE, August 17th, 2018, (visited 06/01/2021)
https://www.lawfareblog.com/island-saudi-arabias-relentless-obsession-qatar-aiding-iran
[21]-Ibid.

الدبلوماسي في إيران إلى مستوى ما قبل عام 2016 من خلال إعادة سفيرها في طهران، وتعهد البلدان بزيادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بشكل كبير[22].

لقد لعبت إيران، بالإضافة إلى تركيا، دورًا رئيسيًا في قطر بعد الحصار. وبسبب قربها الشديد وأهدافها الاستراتيجية، تحركت إيران بسرعة بعد فرض الحصار وضمنت استيراد المواد الغذائية والمنتجات الرئيسية إلى الأسواق القطرية. الحصار " أجبر قطر على الاعتماد على المجال الجوي الإيراني وطرق الشحن " مما تسبب في تغيير سياسي في المنطقة وضربة لأهداف المملكة العربية السعودية ودول الحصار الأخرى[23]. مع إغلاق الحدود البرية الوحيدة لقطر من قبل المملكة العربية السعودية، كانت طرق الشحن والجوية الوحيدة لقطر تمر عبر الخليج الفارسي، وبالتالي كانت إيران المصدر الوحيد لدخول البلاد عن طريق الجو والبحر. بالإضافة إلى ذلك، هناك اعتقاد سائد بأن "إيران هي المنتصر الوحيد"، وهو ما يشهد به مايكل غرينوالد الملحق السابق بوزارة الخزانة الأمريكية في قطر والكويت.[24] واستنكرت إيران بشدة فرض الحصار ووصفته بأنه "حصار" غير عادل. انتهزت الفرصة التي قدمتها دول مجلس التعاون الخليجي المنقسمة " وتعهدت بالوقوف مع قطر "[25].

لقد برزت إيران باعتبارها المستفيد الأساسي من الانقسام داخل دول مجلس التعاون الخليجي " والضغط غير العقلاني لتنفيذ قائمة المطالب جعل قطر "أقرب وأقرب من إيران مع مرور كل يوم منذ المقاطعة "[26].

علاوة على ذلك، يعتبر تفكك مجلس التعاون الخليجي ميزة للجمهورية الإسلامية لأنها ستضر بشكل كبير بسياسات المملكة العربية السعودية وأهدافها الإقليمية. كما جادل السفير موسويان، أن أهم هدف لإيران في مساعدة قطر "كان منع محاولة تغيير النظام من قبل المملكة العربية السعودية"، وبما أن "الرياض قد هيمنت بالفعل على البحرين، يمكن أن تكون الإجراءات المتخذة من خلال الحصار محاولات للسيطرة على قطر

[22]- Pradhan, op cit.
[23]-Aly Sergie, **"Embattled Qatar is rich enough to get by for another 100 years"**, Bloomberg Business, June 07th, 2018, (see it 06/01/2021)
https://www.bloombergquint.com/businessweek/a-year-later-iran-is-the-big-winner-of-the-qatar-embargo
[24]-Ibid.
[25] -Pradhan, op cit.
[26]-Ibid.

باعتبارها المرحلة الثانية من استراتيجية أوسع للهيمنة على جميع دول مجلس التعاون الخليجي. وذكر كذلك أن "استراتيجية إيران لعبت دورًا رئيسيًا في إنقاذ قطر وعرقلة تأثير الدومينو لاستراتيجية الهيمنة السعودية"[27].

بالإضافة إلى ذلك، وتماشياً مع هذه التصريحات، السعودية، وليست إيران، هي التي تهدد سيادة دول الشرق الأوسط" تعزيزا لصورتها كقوة إقليمية غير طائفية"[28].

المطلب الثاني: موقف قطر من الأزمة

كان الموقف القطري من الأزمة القطرية ثابت للغاية. ورفضت الحكومة القطرية الالتزام بالشروط الـ 13 التي فرضتها الدول العربية، والتي فرضت حظرا على قطر، من أجل رفع العقوبات وحل الأزمة. علاوة على ذلك، صرحت الحكومة القطرية بأنها تعتقد أن الظروف غير واقعية، وذكرت وزارة الخارجية القطرية أن الحظر والشروط الـ13 قوضت حقوق قطر السيادية، وسحبت قطر جيشها من التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن ضد الحوثيين كرد فعل. تجاه موقف السعودية والإمارات[29].

ردت وزارة الخارجية القطرية على الإعلانات الأولية بالقول إنه "لا يوجد مبرر مشروع" للإجراءات التي اتخذتها الدول الأربع لقطع العلاقات الدبلوماسية. وأضافت أن القرار "انتهاك لسيادتها" وأنه سيعمل على ضمان عدم تأثيره على المواطنين والمقيمين في قطر[30]. وطوال الوقت، رفضت قطر بشدة الاتهامات الموجهة إليها، واعتبرت الحملة محاولة لفرض الوصاية على الدولة الصغيرة. أكد كل من أمير قطر ووزير خارجية الدولة على استعداد قطر للتفاوض مع الدول المقاطعة، ورحبا بدعوات القادة الدوليين للأطراف للجلوس حول طاولة المفاوضات.

إن الدول التي فرضت الحصار على دولة قطر تتدخل في الشؤون الداخلية للعديد من الدول وتتهم بالإرهاب كل من يعارضها في الداخل والخارج. وقال أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني في خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي، إن قيامهم بذلك يلحقون الضرر بالحرب على الإرهاب. لقد رفضنا الانصياع للإملاءات بالضغط والحصار[31].

---

[27]-Pradhan, op cit.
[28]-Giorgio Cafiero, **"Iran's Role in Qatar new Foreign Policy",** AL-Monitor, (visited 05/01/2021) **https://www.al-monitor.com/pulse/fa/originals/2017/08/iran-role-qatar-new-foreign-policy-gcc-dispute-saudi-arabia.html**
[29]-Adrianna Lukaszewicz and Wojciech Grabowski, **"Modus Operandi of Qatar Resistance Policy Against" Anti-Terror Quartet",** Politeja, No. 1 (64), 2020, p322.
[30]-Ibid.
[31]-Ibid.

علاوة على ذلك، أعادت قطر علاقاتها مع إيران، وهي خطوة حاسمة وقد تفرض تهديدات في المنطقة خاصة على دول مجلس التعاون الخليجي التي لديها توترات سياسية مع إيران. كما تنوي قطر إثبات أن لديها جيشًا كفؤًا وكذلك حلفاء للجيش غير العربي للدول الخاضعة للعقوبات من خلال دعوة القوات التركية إلى قطر لإجراء مناورة عسكرية مشتركة.

و اعتبرت الدول الخاضعة للعقوبات أن هذه الخطوة تزداد سوءًا في الأزمة، حيث أن مصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة لديها سياسات صارمة ضد جماعة الإخوان المسلمين، كما أعلنت أن التنظيم جماعة إرهابية.[32] نتيجة الأعمال الإرهابية التي ارتكبتها جماعة الإخوان المسلمين في هذه الدول، بينما تركيا، من ناحية أخرى داعم رئيسي لتنظيم الإخوان المسلمين. ومع ذلك، لكي تتمكن من مقاومة الحظر الذي تفرضه الدول العربية ولضمان عدم تأثر حكمها المحلي ، كان على قطر الاعتماد على حلفاء مختلفين لمواصلة العمل بشكل طبيعي[33].

على سبيل المثال، نظرًا لأنه لا يُسمح للخطوط الجوية القطرية بعبور البلدان الأعضاء في الحظر المفروض على قطر، فقد تعاونت الحكومة القطرية والخطوط الجوية القطرية مع شركات طيران مختلفة مثل الخطوط الجوية البريطانية للقيام برحلات من وإلى الدوحة تعمل بشكل طبيعي وحتى المرور عبر أجواء الدول الأعضاء في العقوبات المفروضة على قطر. بالإضافة إلى ذلك، بسبب العقوبات، أوقفت السعودية والإمارات العربية المتحدة تصدير المواد الغذائية إلى قطر ونتيجة لذلك قررت قطر إيجاد بديل لواردات هذه الدول خاصة أن هذه الواردات الغذائية تشكل ثلث الواردات الغذائية التي يتم استيرادها إلى الدولة[34] .

كانت البدائل هي إيران وتركيا اللتان وجدا فرصة اقتصادية لتصبحا مصدرين جدد للمنتجات الغذائية إلى قطر.

المبحث الثالث: تداعيات و انعكاسات الأزمة على الدولتين

نتج عن الأزمة بين دول مجلس التعاون الخليجي عدد من النتائج الإيجابية لإيران خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها الثنائية مع تركيا وقطر. ومع ذلك، فإن هذه الفوائد التي تعود على إيران لن تدوم طويلاً إذا تم حل الصراع بين دول الخليج بشكل مفاجئ، أو إذا ازداد سوءًا بالتزامن مع زيادة الضغط الإقليمي والدولي على

[32]-Philippo O. Amour, **The Regional Order in the Gulf Region and the Middle East: Regional Rivalries and Security Alliances",** Springer International Publishing, Palgrave MacMillan, Switzerland, 2020, pp195-196.
[33]- Philippo O. Amour, op cit, p133.
[34]-Kenneth Katzman, op cit, p11.

طهران. على الرغم من زيادة الروابط التجارية التي أدت إلى زيادة الصادرات الإيرانية إلى قطر بمقدار خمسة أضعاف مقارنة بالعام السابق، لا تزال دول مثل الصين والولايات المتحدة والهند واليابان وألمانيا شركاء تجاريين رئيسيين لقطر. تم شحن بضائع تزيد قيمتها عن 74 مليون دولار أمريكي من إيران إلى قطر في الربع الأول من العام الفارسي، بزيادة 214 في المائة عن نفس الفترة من العام السابق، بينما صدرت الصين والولايات المتحدة والهند سلعاً بقيمة 272.265. و 219 مليون دولار أمريكي على التوالي[35].

على الرغم من أن المكاسب الإيرانية قد تبدو إيجابية إلى حد كبير، إلا أنها لا تختلف كثيرًا عن الأرباح التجارية التي حققتها الدول الأخرى التي كان على قطر الاعتماد عليها في أعقاب الحصار. وبالتالي، يمكن قطع هذا الاعتماد الظرفي على إيران في حالة حل الأزمة ورفع الحصار، على الرغم من أن هذا الخيار لا يزال مستبعدًا حتى الآن بسبب عدم وجود تحسن في قمة دول مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر 2018 وقمة جامعة الدول العربية في شهر أفريل 2019، حيث لم يتم إنشاء اتصال مباشر بين الحكام المتورطين في الخلاف[36].

كانت الحكومتان القطرية والإيرانية فاعلة للغاية في تشجيع الزيارات الثنائية لرجال الأعمال. ومع ذلك فقد نجحت جهود إنشاء غرفة تجارة إيرانية - قطرية في إيران، لكنها لم تتحقق حتى الآن في قطر[37]. علاوة على ذلك، في حين أنه من الصحيح أنه منذ شهر جوان 2017 أصبحت السلع الإيرانية بشكل رئيسي الفواكه والخضروات ومنتجات الألبان والفواكه الجافة والمواد الغذائية الأخرى أكثر وضوحا في سلاسل محلات السوبر ماركت القطرية، فمن الصحيح أيضًا أن هذه المنتجات تحتاج إلى السفر لمسافات صغيرة نسبيًا مقارنة بـ منتجات أخرى غير نفطية مثل مواد البناء التي تأتي من تركيا وأذربيجان. بعبارة أخرى، من المرجح أن تأتي المنتجات القابلة للتلف من إيران بسبب قصر المسافة والسعر المنخفض مقارنة بالأصول الأخرى[38].

[35]- **"Iran, Qatar Seek Improved Relations Despite Differences."** Al Arabiya, June 2015, (visited 03/01/2021). http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/06/19/Iran-Qatar-seek-improved-relations-despite-differences-.html.

[36]-Luciano Zaccara, **"Iran and the Intra-GCC Crisis: Risks and Opportunities",** Instituto Affari Internazionali, , May 2019, pp09-10.

[37]- Ibid, p10.

[38] -Zaccara, op cit, p 11.

أعرب رجال أعمال تمت مقابلتهم في إيران عن زيارة العديد من الوفود القطرية للمصانع المختلفة في عدة مواقع. كان الهدف هو إظهار الاستعداد الإيراني لتكييف خطوط الإنتاج وفقًا للمتطلبات القطرية ، وإنتاج السلع لسوقها. ومع ذلك، لم يتم التوصل إلى أي اتفاقات حتى الآن[39].

بينما يبدو أن المنتجين الإيرانيين يبحثون عن استثمارات قطرية في مصانعهم، فإن نظرائهم القطريين يهتمون أكثر بإنشاء مصانع داخل قطر، مما يعني أن الجهد الاستثماري الرئيسي يجب أن ينبع من الجانب الإيراني.

يبدو هذا الطلب منطقيًا، نظرًا لأن اعتماد قطر السابق على إنتاج الغذاء الخارجي، خاصة من المملكة العربية السعودية والإمارات، لا ينبغي استبداله بالاعتماد على إيران، وهي دولة لا تزال تعتبر تهديدًا في سياق دول مجلس التعاون الخليجي.

وبالتالي، من غير المرجح أن تتحقق التوقعات طويلة الأجل لاتفاقيات تجارية متسقة ودائمة بين إيران وقطر.[40] علاوة على ذلك، وعلى الرغم من أن العلاقات السعودية القطرية في حالة جمود عميق حاليًا، إلا أن المسؤولين القطريين الذين تمت مقابلتهم في وزارة الخارجية يجادلون بأن الوضع لن يستمر إلى ما لا نهاية. ستؤثر المصالحة النهائية مع المملكة العربية السعودية بالضرورة على أي اتفاق طويل الأمد مع إيران، وبالتأكيد لا تريد قطر إعطاء الحكومة السعودية تبريرًا لمخاوفها بشأن علاقات الدوحة الوثيقة مع إيران[41].

إن حقيقة أنه من الصعب العثور على بيانات أو معلومات محددة فيما يتعلق بالمقدار الفعلي للتجارة الثنائية بين إيران وقطر، وأن قلة من الناس يرغبون في ذكر أسمائهم في السجلات بشأن هذه الأمور، هي أيضًا دليل على مدى حساسية الموضوع. لجميع الجهات الفاعلة المعنية. لذلك، تبدو الاتفاقات الثنائية آلية ضرورية لكنها ظرفية لضمان توفير البضائع لقطر، من إيران وغيرها[42].

الهدف الرئيسي هو تنويع مقدمي الخدمات، مما يجعل إيران طريق التسليم الرئيسي إلى الدوحة. لم يتم نشر بيانات من وزارات التجارة بعد، ولا توجد بيانات من منظمات دولية مثل منظمة التجارة العالمية أو البنك الدولي. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يفترض أن التجارة بين قطر وتركيا قد زادت من حيث القيمة المطلقة

[39]-Vakil, op cit.

[40]-Omid Shokri Kalehsar, **"Challenges and Opportunities in Iran-Qatar Relations"**, United World, 17/11/2019.(visited 27/12/2020) https://cutt.ly/EkpoRmh

[41]-Nadine Frisk, **"Qatar and the 2017 Gulf Cooperation Council Diplomatic Crisis"**, Bachelor of Arts in International and Strategic Studies, University of Malaya, 2018/2019, p74.

[42]-Zaccara, op cit.

أكثر بكثير من المبادلات القطرية الإيرانية. وذلك، على أي حال، من المرجح أن يصل حجم التجارة مع إيران إلى مستويات مماثلة لما كانت عليه قطر مع السعودية أو الإمارات قبل بدء الحصار في شهر جوان 2017[43].

خاتمة:

في حين أنه من الصعب التنبؤ بمستقبل العلاقات بين إيران وقطر، حيث تقع هذه الدول في واحدة من أكثر المناطق التي لا يمكن التنبؤ بها في العالم، وهي بيئة الشرق الأوسط، يمكن الاستدلال من السياسات والنهج السابقة على أن إيران وقطر ستوسعان العلاقات تدريجياً دون اعتبارهما حليفين رئيسيين.

في المقام الأول بسبب الحساسيات في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة، ستستمر قطر في علاقاتها الرسمية المحدودة مع إيران بينما تحاول في الوقت نفسه توسيع العلاقات عن طريق اختبار المياه من حين لآخر واستجابة للأحداث الجيوسياسية في المنطقة. إيران، من ناحية أخرى، أكثر حرصًا على جعل العلاقة رسمية، لتوضيح سياساتها الإقليمية غير الطائفية والصديقة لأعضاء مجلس التعاون الخليجي الآخرين وكذلك الدول الأخرى في المنطقة وخارجها. السياسة الخارجية البراغماتية لإيران، المقيدة أحيانًا بمقاربة الرؤساء الأيديولوجيين والاحتكاكات في السياسة الداخلية، حلت على نطاق واسع وفعال محل العقائد الثورية التي تم تقديمها لأول مرة بعد ثورة 1979. ومؤخراً، أوضحت قضية الحصار المفروض على قطر أهمية هذا الأمر بوضوح من هذا التحول في صنع القرار في السياسة الخارجية. ومع ذلك، وكما أظهر الاتجاه السائد في السياسة الإيرانية، من المرجح أن يخلف الرئيس الأيديولوجي والأقل براغماتية روحاني بعد انتهاء ولايته الثانية في المنصب في عام 2021، ولا يزال نهج السياسة الخارجية المستقبلية للجمهورية الإسلامية غامضًا. ومع ذلك، يبدو أن قادة الجمهورية الإسلامية قد وضعوا تحسين العلاقات مع غالبية الدول العربية في الخليج الفارسي على رأس جدول أعمال السياسة الخارجية للدولة، ويمكن الاستدلال على أن توسيع العلاقات مع قطر سيستمر أن تكون مسعى مهمًا لإيران.

من جهة أخرى، لطالما اتبعت إيران وقطر سياسات براغماتية تجاه بعضها البعض، وكلاهما يتجنب بعناية النزاعات الأيديولوجية أو الدبلوماسية أو الإقليمية المحتملة. نظرًا لقربها الجغرافي، وحقل الغاز المشترك، والاضطراب في سياق السياسة الإقليمية، فإن نهج "عدم الخلاف" هذا لم يفعل لطالما كانت سهلة وفي بعض الأحيان تم اختبارها بجدية، كما كان الحال في الأيام الأولى للحرب الإيرانية العراقية في بداية الثمانينيات واندلاع الحرب الأهلية السورية في 2011-2012. في حقبة ما بعد الاتفاق النووي، وجدت التوترات السعودية الإيرانية المتزايدة طريقها أيضًا إلى العلاقة بين قطر وإيران. خلال هذه المحاكمات والمحن الأخرى، تمكن الجانبان

[43]- Ibid.

من تجنب التوترات الخطيرة وإيجاد أرضية مشتركة بدلاً من ذلك. من الصعب تخيل سيناريوهات بين الدولتين في المستقبل تكون فيها النتيجة مختلفة جذريًا.

لأسباب مختلفة للغاية، اكتشفت طهران والدوحة مع مرور الوقت احتياجهم لبعضهم البعض، والحرص والمتعمد على عدم استعداء بعضهم البعض، وإبقاء بعضهم البعض على مسافة ذراع وعدم الثقة الكاملة دائمًا بالآخر، ولكنهم دائمًا يحافظون على المجاملات الدبلوماسية وغالبًا ما يصيغون علاقتهم بعبارات "أخوية" و "أخوية". كان هذا هو الاتجاه السائد منذ ما قبل اندلاع ثورة إيران 1978-1979، التي استمرت حتى سنوات الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988، والهجمات الساحرة لإدارتي رفسنجاني وخاتمي، وفي فترات رئاسة الرئيسين أحمدي نجاد وروحاني. لا يوجد سبب للاعتقاد بأن الآفاق المستقبلية للعلاقات الإيرانية القطرية ستكون مختلفة عن الاتجاه السائد في العقود الأربعة الماضية أو نحو ذلك.

في مواجهة المملكة العربية السعودية الصاعدة مع القادة الجدد الذين ليس لديهم سوى القليل من الصبر على الجيران المزعجين، سيكون من الصعب بشكل متزايد على قطر الاحتفاظ بسياستها الخارجية المستقلة، ومع ذلك، هذا هو بالضبط ما بنيت من أجله سياسة التحوط الخارجية لقطر.

علاوة على ذلك، تعكس نتائج هذا البحث الديناميكيات السياسية المتغيرة في المنطقة، حيث يُظهر أن قطر، وهي دولة صغيرة، تعارض جهود المملكة العربية السعودية في الهيمنة الإقليمية، بعد أن يُنظر إلى إيران على أنها اكتسبت شرعية أكبر من الاتفاق النووي. في منطقة الشرق الأوسط المضطربة، يمكن لمثل هذه التغييرات في الديناميكيات السياسية للمنطقة أن تؤثر بشكل كبير على مستقبل الصراعات والسياسة في المنطقة مثل سوريا واليمن، حيث تشارك هذه الدول بشكل كبير.

قائمة المراجع:

باللغة الأجنبية:

A/ Books:

1) Amour Philippo O, ***The Regional Order in the Gulf Region and the Middle East: Regional Rivalries and Security Alliances",*** Springer International Publishing, Palgrave MacMillan, Switzerland, 2020.
2) Krieg Andreas, ***"Divided Gulf: The Anatomy of a Crisis",*** Springer Singapore, Palgrave MacMillan, London, UK, 2019.
3) Zaccara Luciano, ***"Foreign Policy of Iran under President Hassan Rouhani's First Term (2013-2017)",*** Springer, Palgrave MacMillan, 2020.

4) Zweiri Mahjoub, Rahman Md Mizanur, and Kamal Arwa, ***"The 2017 Gulf Crisis: An Interdisciplinary Approach",*** Springer, Doha, Qatar, 2021.

B/ Articles:

1) Guzansky Yoel, " The Foreign Policy Tools of small powers: Strategic Hedging in the Persian Gulf ", ***Middle East Policy***, Vol. 22, N° 01, Spring 2015.

2) Katzman Kenneth, "Qatar; Governance; Security; and US Policy", ***Congressional Research Service***, June 7th, 2018.

3) ukaszewicz Adrianna and Grabowski Wojciech, " Modus Operandi of Qatar Resistance Policy against" Anti-Terror Quartet", ***Politeja***, No. 1 (64), 2020.

4) Molavi Afshin, " Iran and the Gulf States", ***Institute of Peace, Washington DC***. USA, 2015.

5) Nephew Richard, "The Qatari Sanctions Episode: Crisis, Response and Lessons Learned", Center on Global Energy Policy, Columbia, October 2020.

6) Pradhan Prasanta Kumar, " Qatar Crisis and the Deepening Regional Fault lines", ***Strategic Analysis***, volume 42, Issue 04, 2018.

7) Zaccara Luciano, "Iran and the Intra-GCC Crisis: Risks and Opportunities", ***Instituto Affari Internazionali***, May 2019.

C/ les mémoires

1) Frisk Nadine, "Qatar and the 2017 Gulf Cooperation Council Diplomatic Crisis", Bachelor of Arts in International and Strategic Studies, University of Malaya, 2018/2019.

2) Hagirian Mehran, "Effectuating Cooperative Future between Iran and The Arab States of the Persian Gulf", Master of Atrs in International Affairs, Faculty of the School of International Service of American University, Washington Dc, USA, 2017.

D/ Working Papers:

1) Sanam Vakil, **"Iran and the GCC Hedging, Pragmatism and Opportunism"**, Chathame House, Research Paper, 13 September 2018.

E/ Websites:

1) Cafiero Giorgio**, "Iran's Role in Qatar new Foreign Policy",** AL-Monitor, (visited 05/01/2021)

https://www.almonitor.com/pulse/fa/originals/2017/08/iran-role-qatar-new-foreign-policy-gcc-dispute-saudi-arabia.html

2) Clarke Colin P., **"On an Island: Saudi Arabia's relentless obsession with Qatar is aiding Iran"**, LAWFARE, August 17th, 2018, (visited 06/01/2021) https://www.lawfareblog.com/island-saudi-arabias-relentless-obsession-qatar-aiding-iran

3) Finn Tom and El Gamal Rania, **"Qatar has no plan to shut Dolphin gas pipeline to UAE despite rift: sources,"** Reuters, June 6, 2017, (visited 11/01/2021) https://www.reuters.com/article/us-gulf-qatar-gas/qatar-has-no-plan-to-shut-dolphin-gas-pipeline-to-uae-despite-rift-sources-idUSKBN18X1WA.

4) Kalehsar Omid Shokri, **"Challenges and Opportunities in Iran-Qatar Relations",** United World, 17/11/2019. (visited 27/12/2020) https://cutt.ly/EkpoRmh

2) Sergie Aly, **"Embattled Qatar is rich enough to get by for another 100 years"**, Bloomberg Business, June 07th, 2018, (see it 06/01/2021)
https://www.bloombergquint.com/businessweek/a-year-later-iran-is-the-big-winner-of-the-qatar-embargo

3) Wintour Patrick, **"Qatar given 10 days to meet 13 sweeping demands by Saudi Arabia,"** The Guardian, June 23, 2017,(see it 08/01/2021) https://www.theguardian.com/world/2017/jun/23/close-al-jazeera-saudi-arabia-issues-qatar-with-13-demands-to-end-blockade.

4) **"Iran, Qatar Seek Improved Relations Despite Differences."** Al Arabiya, June 2015, (visited 03/01/2021).
http://english.alarabiya.net/en/News/middle-east/2015/06/19/Iran-Qatar-seek-improved-relations-despite-differences-.html.